تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني على ابن حزم الظاهري في فتح الباري □ شرح صحيح البخاري

مستل من رسالتہ ماجستير بعنوان :
تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني على ابن حزم
الظاهري في فتح الباري شرح صحيح البخاري (المتوفي ٨٥٢هـ)
جمعا ودراسة

إعداد الدراس
عبد السلام حسن عبد الستار
طالب ماجستير بقسم الشريعة الإسلامية بكلية دارالعلوم -
جامعة الفيوم

ملخص :

تناولت الدراسة تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني على ابن حزم الظاهري في كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري المتوفى ٥٨٥٢هـ. جمعا ودراسة، وقد حوت الدراسة مقدمة وتمهيد وباين وخاتمة وفهارس بداية من كتاب الأيمان في الفتح إلى آخره كتاب التوحيد، حيث وضحت الدراسة فيما خالف فيه ابن حزم أقوال بعض أهل العلم بالدليل وقوة مااستند إليه الحافظ في التعقب، وقد اكتفت الدراسة بما تعقب به الحافظ على ابن حزم في الفتح دون غيره، وتتبع الدراسة أقوال ابن حزم في جل مؤلفاته للوقوف على ماخالف به غيره، ثم ذكرت الدراسة من وافق ابن حزم ومن خالفه بالدليل ثم الترجيح بقوة الدليل.

summary

The study dealt with the comments of Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani on Ibn Hazm Al-Zahiri in the book Fath Al-Bari, an explanation of Sahih Al-Bukhari, who died in 852 AH. Collection and study. The study included an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and indexes, starting from the Book of Oaths in Al-Fath to the end of the Book of Monotheism. The study clarified what Ibn Hazm disagreed with the statements of some scholars with evidence and the strength of what the scholars relied on in the commentary. The study was satisfied with what Al-Hafiz commented on Ibn Hazm in Al-Fath without others. The study followed the statements of Ibn Hazm in most of his works to determine what he disagreed with others with. Then the study mentioned who agreed with Ibn Hazm and who disagreed with him with evidence, then the preference with the strength of the evidence

كتاب الصلاة

حكم الصلاة في مرائب الغنم؟

- حدثنا آدم^(١)، قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرنا أبو التياح يزيد بن حميد^(٢)، عن أنس قال: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي، قَبْلَ أَنْ يُنْتَى الْمَسْجِدُ، فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ»^(٣)

قال ابن حزم رحمه الله تعالى:

هذا الحديث منسوخ وبطل الاحتجاج به، وصح أن هذا كان في أول الهجرة قبل ورود الأخبار باجتناب كل نجس وبول، فلو كان أمره-عليه السلام-بالصلاة في مرائب الغنم دليلاً على طهارة أبوالها وأبعارها، كان نهيها-عليه السلام-عن الصلاة في أعطان الإبل دليلاً على نجاسة أبوالها وأبعارها، وإن كان نهيها-عليه السلام-عن الصلاة في أعطان الإبل ليس دليلاً على نجاسة أبوالها، فإن قيل العلة في منع الصلاة من معادن الإبل أنها خلقت من جن فإن الغنم دواب خلقت من الجنة، فلا تعلق بالخبر بالطهارة والنجاسة فحكمه ساقط جملة^(٤). ا.هـ

تعقبه الحافظ ابن حجر فقال:

وما ادعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع وفيه نظر، لأن إذنه صلى الله عليه وسلم في الصلاة في مرائب الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ قَالَ أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ فَتَوَضَّأْ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ قَالَ: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: لَا."^(٥)

نعم؛ ليس فيه دلالة على طهارة المرائب لكن فيه أيضاً النهي عن الصلاة في معادن الإبل، فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقتضى النهي التنجيس، ولم يقل أحد بالفرق.

لكن؛ المعنى في الإذن، والنهي بشيء لا يتعلق بالطهارة، ولا النجاسة، وهو أن الغنم من دواب الجنة والإبل خلقت من الشياطين^(٦). ا.هـ

توضيح موضع التعقب:

صرح الإمام ابن حزم بنسخ الصلاة في مراض الغنم، وذلك لانتهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها، وذلك لبنائه المسجد، والمعنى أنه مادام المسجد موجوداً فالصلاة في مراض الغنم غير جائزة للنسخ الوارد بفعل النبي صلى الله عليه وسلم. فتعقبه الحافظ ابن حجر على ذلك فقال:

وما ادعاه ابن حزم من النسخ، يقتضي جواز ترك الصلاة في مراض الغنم لاستغنائه عنها بالمسجد، ثم المنع أصلاً لعدم طهارة المكان، وهذا مردود، لأن الإذن بالصلاة قائم بالدليل ولم يظهر فيه المنع.

والمسألة على قولين:

القول الأول:

أن ذلك ليس بنسخ، وأن الكلام محمول على وجه الضرورة لمن لم يجد مسجداً، وأن الكلام مطلق على وجه، ومقيد بقول أبي التياح قبل أن يبني المسجد. قال بذلك الحافظ ابن رجب^(٧) والإمام بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)^(٨) والإمام الشنقيطي (المتوفى: ١٣٥٤هـ)^(٩) والإمام القسطلاني^(١٠) والمباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)^(١١) رحمهم الله تعالى.

واستدلوا بما صح عن زائدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور، وأن تُطَيَّبَ وتُنظَّفَ»^(١٢) وما جاء في حديث أبي زرعة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: " صَلُّوا فِي مَرَاكِحِ الْغَنَمِ، وَأَمْسَحُوا رُغَامَهَا فَإِنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ " ^(١٣) وفي رواية " أَحْسِنِ إِلَى غَنَمِكَ، وَأَمْسَحْ عَنْهَا الرُّغَامَ، وَصَلِّ فِي نَاحِيَّتِهَا -أَوْ قَالَ: فِي مَرَابِضِهَا- فَإِنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ " ^(١٤) قال: وهذا بعد بناء المسجد، وما ادعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع، ويرد هذا إذنه عليه السلام، وفي الصلاة في مراض الغنم (قبل أن يبني المسجد) أي: النبوي (في مراض الغنم) استدل بصلاته فيها على طهارة أبواب الغنم وأبعارها.

وأجيب: باحتمال أنه صلى على حائل، أو على مكان ظاهر من مراضها^(١٥).
ثم قال أبا التياح بعد أي: بعد ذلك القول المطلق. يقول: كان أي: النبي -صلى الله عليه وسلم-. (يصلّي في مراض الغنم، قبل أن يُبنى المسجد) أي: النبي، فقيّد بالقبليّة المفيدة لعدم صلاته -صلى الله عليه وسلم- بعد بناء المسجد، نعم ثبت إذنه في ذلك مع السلامة من الأبوال والأبعار^(١٦).

وقيل يحمل على أنه صلى بحائل، أو أن التحرز في الصلاة عن النجس معلوم بدليل آخر^(١٧) كان يجب الصلاة حيث أدركته، أي حيث دخل وقتها، سواء كان يصلي في مراض الغنم، أو غيرها، ويبيّن في حديث آخر أن ذلك كان قبل أن يبني المسجد، ثم بعد بنائه صار لا يجب الصلاة في غيره إلا لضرورة قال الشافعي رحمه الله: فأمر أن يصلى في مراحها، يعني والله أعلم، في الموضع الذي يقع عليه اسم مراحها الذي لا بعر ولا بول فيه، ولا يجتمل الحديث معنى غيرهما.

قال: وأكره له الصلاة في أعطان الإبل، وإن لم يكن فيها قدر؛ لنهي النبي صلى الله عليه وسلم فإن صلى أجزاء؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فمر به شيطان فخنقه حتى وجد برد لسانه على يده ولم يفسد ذلك صلاته^(١٨).

القول الثاني:

استند من قال برأي ابن حزم إلى أنه كان يصلي في مراض الغنم قبل أن يبني المسجد، وامتنع عن الصلاة بعد وجود المسجد، وأن هذا ليس هذا من قبيل المطلق والمقيد، بل أحرر أنه لما بني المسجد استغنى به عن ذلك، ألا ترى أن الشافعي ممن يحمل المطلق على المقيد، ويجوز عنده الصلاة في مراض الغنم، ولا يلزم من الصلاة في المراض طهارة الأبوال والأرواث مع وجود الحائل، أو في مكان لا يوجد فيه البول والروث، فسقط ما توهم ابن بطال من إلزام الشافعي بالحديث^(١٩).

وأصح ما قيل في الفرق بين مراح الغنم، وعطن الإبل، أن الإبل لا تكاد تهدأ، ولا تقر في العطن بل تتور، فرمما قطعت على المصلي صلاته، وجاء في الحديث الثابت أنها جن خلقت من جن فبين العلة في ذلك^(٢٠).

وقيل: إنما كان يستتر بها عند الخلاء، وهذا لا يعرف في الأحاديث المسندة، وفي الأحاديث المسندة غير ذلك، ولم يقل أحد بالفرق بين أبوال الغنم وأبوال الإبل وأروائهما، فدل على أن الإذن في مراض الغنم، والنهي في مبارك الإبل لشيء، لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة، وهو أن الغنم ذات سكينه-لا يخاف من نفاها بخلاف الإبل^(٢١).

وفعل النبي صلي الله عليه وسلم كان يصلي في مراض الغنم مطلق، وقوله قبل أن يبني المسجد مقيد، وإذا ورد مطلقاً ومقيداً سواء تقدم المطلق أو تأخر يحمل المطلق على المقيد عملاً بالدليلين^(٢٢).

وكره الأحناف^(٢٣) والمالكية^(٢٤) والشافعية الصلاة في معاطن الإبل والخلاف على العلة. فالأحناف والشافعية لنجاسة أبوالها وأروائها، ولما فيها من النفور، فرمما نفرت، وهو في الصلاة، فتؤدي إلى قطعها، أو أذى يحصل له منها، أو تشويش خاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة وقيل أنها من الشياطين أو خلقت من جن ومعنى كونها من الشياطين أن خصالها من خصال الشياطين، ومنها أنه كان يستتر بها عند البراز، ومنها: أن الأغلب عليها الوسخ والزفورة^(٢٥) وعند أحمد يقول: لا بأس بالصلاة في موضع فيه أبوال الإبل، ما لم يكن معاطن، لأن النهي قد جاء في المعاطن^{(٢٦)(٢٧)}.

وجاء عن الليث بن سعد أنه كتب إلى عبد الله بن نافع مولى ابن عمر يسأله عن مسائل ومنها:

الصلاة في أعطان الإبل، فكتب له كان رسول الله-صلى الله عليه وسلم-يصلي على راحلته، وقد كان ابن عمر، ومن أدركنا من خيار أهل أرضنا يعرض أحدهم ناقته بينه وبين القبلة، فيصلي إليها، وهي تبعر وتبول، هذا إن دل فإنما يدل على تخصيص النهي بالمعاطن لا بنجاسة المكان.

وأجاب الإمام الطحاوي في ذلك فقال: كل قد أجمع على جواز الصلاة في مراض الغنم، وحكم ما يكون من الإبل في أعطانها من أبوالها وغير ذلك، هو حكم ما

يكون من الغنم في مراتبها، من أبوالها وغير ذلك، لا فرق بين شيء من ذلك في نجاسة ولا طهارة، لأن من جعل أبوال الغنم طاهرة، جعل أبوال الإبل كذلك، ومن جعل أبوال الإبل نجسة، جعل أبوال الغنم كذلك، فلما كانت الصلاة قد أبيحت في مراتب الغنم في الحديث الذي نهي فيه عن الصلاة في أعطان الإبل، ثبت أن النهي عن ذلك ليس لعلة النجاسة ما يكون منها، إنما العلة كما جاء عن شريك ويحي بن آدم لما فيها من النفار، فلا يؤمن أن تنفر فتشغل قلب المصلي، أو تفسد عليه صلاته، فلو صلى والمكان طاهر تصح عند أكثر أهل العلم^(٢٨) والله أعلم. هـ.

ولحديث رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا»^(٢٩).

فالإجماع على أن الصلاة في مراتب الغنم جائزة^(٣٠).

وتجوز الصلاة على كل أرض طيبة، ولا تجوز الصلاة على الأرض النجسة إلا بأن تطهر، أو يجعل المصلي بينه وبين الأرض حائلا من بساط أو تراب أو غيره، ولا يصلى في معادن الإبل، ويصلى في مراتب الغنم وبول ما يؤكل لحمه طاهر، وبول ما لا يؤكل لحمه نجس^(٣١).

والصلاة في المراتب لم تكن مطلوبة، ولكن لما جعلت له الأرض مسجداً خاصة دون سائر الأمم، أراد أن لا يخصصها بمكان دون مكان، فمن سأل أن يصلي أجاز له بها، وإنما نهي عن الصلاة بالمعادن تحريزا عن الإيذاء لا غير، فدل أن تلك الإباحة كانت لتمشيتها تلك الخصوصية "وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأما رجل من أممي أدركته الصلاة فليصل" إلخ.

فدل على إباحة الصلاة في الأرض كلها التي منها المراتب، لإجراء هذه الحقيقة لا لما فهموا، فإن الجملة الثانية كالتفريع على الأولى، وكأها جزء من جزئياتها، وحينئذ ظهر أن الصلاة في المراتب كانت دليلاً على جواز الصلاة في المواضع كلها على خلاف سائر الأمم.

والنهي عن الصلاة في معادن الإبل للتزويه، كما أن الأمر بها في مراض الغنم للإباحة، ومراض البقر ملحقة بمراض الغنم، فلا تكره الصلاة فيها، وإذا لم تكن الإبل في معانها فقال ابن ملك: تكره الصلاة فيها أيضا، لأن هذه المواضع محل النجاسة فإن صلى بغير السجادة بطلت إلا أن يكون المكان طاهراً أو مع السجادة تكره للرائحة الكريهة. حكاه الإمام الطحاوي^(٣٢).

وعلى أن الكراهة للتعب، وهو المعتمد لا يقاس عليه موضع مبيتها، لا على مقابله من أنه معلل بكثرة إنزالها فيه فنكره في مبيتها بالأولى، وإذا وقع ونزل وصلى ففي كيفية الإعادة قولان:

أحدهما: الإعادة في الوقت مطلقاً.

وثانيهما: يعيد الناسي في الوقت، والجاهل، والعامد، يعيدان أبداً على جهة الاستحباب.

لأنه إنما ارتكب مكروهاً.

قال الأجهوري: هذا يفيد أن الإعادة الأبدية تكون فيما يعاد استحباباً^(٣٣).

قول الباحث : فتبين دعوى بطلان ابن حزم بالنسخ، وثبوت الخلاف في الحكم. وصح تعقب الحافظ على ابن حزم.

حكم الصلاة بحضرة الطعام أو هو يدافع الأخبثين؟

قال ابن حزم:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن عباد حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يعقوب بن مجاهد هو أبو حزره عن ابن أبي عتيق^(٣٤) قال: تحدثت أنا والقاسم هو ابن محمد^(٣٥) - عند عائشة فأتى بالمائدة، فقام القاسم بن محمد: قالت عائشة: أين قال: أصلي؟ قالت: اجلس غدر، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَانَ»^(٣٦) وساق اسناداً آخر ثم ذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن هشام بن عروة، عن أبيه،

عن عبد الله بن الأرقم، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَبِأَحَدِكُمْ الْعَائِطُ فَلْيَبْدَأْ بِالْعَائِطِ»^(٣٧) وفي رواية «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ»^(٣٨)

قال ابن حزم:

ولا تجزئ الصلاة بحضرة طعام المصلي غداءً كان أو عشاءً، ولا وهو يدافع البول، أو الغائط، وفرض عليه أن يبدأ بالأكل، والبول، والغائط. ثم قال: لأنه مأمور على الجملة بأن يبتدئ بالبول أو الغائط والأكل، فصح أن الوقت متمادي له إذ أمر بتأخيرها حتى يتم شغله^(٣٩).

تعقبه الحافظ ابن حجر فقال:

أفرط بن حزم فقال تبطل الصلاة-أي بحضرة الطعام-وإدعى ابن حزم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام، ولو خرج الوقت المحدود^(٤٠).

جمهور الفقهاء من الحنفية^(٤١) والمالكية^(٤٢) والشافعية^(٤٣) والحنابلة^(٤٤) أن الأمر في ذلك ليس على إطلاقه كما قال ابن حزم.

وإنما الأمر بالابتداء بالعشاء، أو الحاجة للطعام عند حاجته إلى الطعام، صائماً كان أو غير صائم على الندب لا على الوجوب، وعلل بعض العلماء بأنه ما كان طعامهم على مقدار طعامنا اليوم في الكثرة؛ بل على القصد والقناعة بما فيه البلغة، فيبتدئ المحتاج بقدر ما يدفع توقانه، ويتفرغ قلبه للإقبال على صلاته وإتمامها، فحُمِلَ الأمر على الندب لكرهية الصلاة مع ما يشغل البال من شدة جوع واشتياق إلى الطعام فيخل بالحشوع.

وقال الحافظ ابن عبد البر^(٤٥) وابن القطان^(٤٦) وابن الملقن^(٤٧) بالإجماع على ذلك.

واستدلوا: بما جاء عن الزهري، قال: أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية، أن أباه عمرو بن أمية، أخبره «رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَرُّ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فَدَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَاهَا وَالسَّكِينِ الَّتِي يَحْتَرُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»^(٤٨)

وفي رواية: "فَأَكَلَ مِنْهَا، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ..."^(٤٩) الحديث.

وفي هذا الحديث قال الحافظ ابن حجر أرى أن الإمام البخاري قدم هذا الحديث على غيره لبيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة -الآتين- بترك المبادرة إلى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب.

«إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ، فَأَبْدَءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ»^(٥٠).

وعن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «إِذَا وُضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ وَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ»^(٥١).

وفي رواية «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ»^(٥٢).

والمعنى: ما يؤكل في ذلك الوقت. يعني: لو غلب الجوع على أحد، بحيث أزال حضور قلبه لو حضر الجماعة، جاز له ترك الجماعة والأكل؛ شرط ألا يفوت الصلاة عن الوقت^(٥٣).

وفي الباب عن عائشة، وابن عمر، وسلمة بن الأكوع، وأم سلمة: حديث أنس حديث حسن صحيح. وعليه العمل عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم: أبو بكر، وعمر، وابن عمر، وبه يقول أحمد، وإسحاق يقولان: يبدأ بالعشاء وإن فاتته الصلاة في الجماعة "

سمعت الجارود يقول: سمعت وكيعا يقول في هذا الحديث: «يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ إِذَا كَانَ طَعَامًا يَخَافُ فَسَادَهُ»

والذي ذهب إليه بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغيرهم، أشبه بالاتباع، وإنما أرادوا أن لا يقوم الرجل إلى الصلاة وقلبه مشغول بسبب شيء، وقد روي عن ابن عباس أنه قال: «لَا تَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَفِي أَنْفُسِنَا شَيْءٌ» وفي رواية لأبي داود عن ابن عمر ما معناه: أن ذلك كان في عشايتهم وكان خفيفاً، والله أعلم.

قال الأصحاب من الشافعية: والمراد بالبداة: أن يتناول منه لقمة أو لقمتين يكسرهما^(٥٤).

وحديث الزهري قال: أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية، أن أباه عمرو بن أمية، أخبره: أنه «رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَرُّ مِنْ كَتْفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَاهَا وَالسُّكَّانَ الَّتِي يَحْتَرُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»^(٥٥).

والسبب في اختلافهم: اختلافهم في النهي، هل يدل على فساد المنهي عنه أم لا يدل على فساده؟

قال ابن رشد: إن دل فإنما يدل على تأييم من فعله فقط إذا كان أصل الفعل الذي تعلق النهي به واجباً أو جائزاً^(٥٦) ولأن البداية بالطعام رخصة فإن لم يفعلها صحت صلاته كسائر الرخص^(٥٧).

وأهل الأصول: يقولون أن الأمر والنهي إذا تواردا على شيء واحد وأحدهما راجع إلى الجملة، والآخر راجع إلى بعض أوصافها أو جزئياتها أو نحو ذلك، جاز اجتماعهما.

ففي المسألة يرجع الأمر إلى الجملة، والنهي إلى أوصافها، وهذا كثير، كالصلاة بحضرة الطعام، والصلاة مع مدافعة الأختين، والصلاة في الأوقات المكروهة، وصيام أيام العيد، والبيع المقترن بالغرر والجهالة، والإسراف في القتل، ومجاوزة الحد في العدل فيه، والغش والخديعة في البيوع ونحوها، إلى ما كان من هذا القبيل^(٥٨) وكذلك صيغة الأمر ظاهرة في الوجوب تأتي مؤولة في الندب، والإباحة، وصيغة النهي المطلقة تأتي ظاهرة في التحريم مؤولة إذا حملت على التنزيه^(٥٩).

لأن المفسدين-مفسدة خروج وقت الصلاة، ومفسدة ضياع الخشوع بسبب الجوع-إذا تعارضتا اقتصر على أخفهما، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع. بدليل صلاة الخوف والغريق، وغير ذلك، وإذا صلى لمحافظة الوقت صحت مع الكراهة. والله أعلم.

استدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله في الحديث (فابدؤوا) على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل، وأما من شرع ثم أقيمت الصلاة، فلا يتمادى بل يقوم إلى الصلاة.

قال النووي: وصنيع ابن عمر يبطل ذلك وهو الصواب، وتعقب بأن صنيع ابن عمر اختيار له وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره لأنه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل البال به^(٦٠).

وقيل: هذا مضمن بشرط، وهو أن يكون صائما قد حوى، أو بعيد العهد بوجود الطعام قد تاقت نفسه إليه حتى يعوقه ذلك عن إيفاء الصلاة حقها، بمعنى: أن به من الشهوة إلى الطعام ما يشغله عن صلاته. فقيل له: خذ حاجتك من الطعام لتطمئن نفسك وتسكن إلى الصلاة، فينبغي أن يدور الحكم مع العلة وجودا وعدما، فحيث أمنا التشويش، قدمت الصلاة، والعكس، فلا يختص ذلك بالمغرب، ولا غيرها على ما تقرر، ويؤيد ذلك ويوضحه قوله-عليه الصلاة والسلام- في الحديث الآخر: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ»^(٦١) الحديث، فهذه نكرة في سياق النفي، فتعم، وإن كان هذا العموم مخصوصا بما ذكرناه. فمن لا تشوف له إلى الطعام حيثئذ. قاله الخطابي^(٦٢) والمازري^(٦٣) والإشيلي^(٦٤) والقاضي عياض^(٦٥) وتاج الدين الفاكهاني^(٦٦) وقال الزين بن المنير: لعنه صلى الله عليه وسلم أخذ في خاصة نفسه بالعزيمة، فقدم الصلاة على الطعام وأمر غيره بالرخصة لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته وأيكم يملك إربه^(٦٧) أ.هـ.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: ويظهر لي أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى أراد بتقديم هذا الحديث^(٦٨) بيان أن الأمر في حديث بن عمر وعائشة بترك المبادرة إلى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب^(٦٩).

الراجع من ذلك:-

تبين لي صحة تعقب الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى مسندا لأقوال أهل العلم أن الأمر في ذلك على الندب، لا على الوجوب كما قال ابن حزم، وصحة الصلاة مع

ترك الطعام وأن ذلك مرجعه لحالة المرء بحسب احتياجه إلى الطعام، إذا كان ذلك يشغله عن الهدف الأسمى لآداء الصلاة، وهو الخشوع، والتضرع، وإحضار القلب للوقوف بين يد الله تعالى، وأن ترك الصلاة مع حضرة الطعام في حق الجائع، ومن تتوق نفسه للطعام وهو حاضر بين يديه لا يلحقه في ذلك إثم، إنما هي رخصة له في تأخيرها عن آداء الصلاة في جماعة استشهداً بالحديث عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ، فَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»^(٧٠). والله أعلم.

حكم تسوية الصفوف في الصلاة؟

قال ابن حزم:

وفرض على المأمومين تعديل الصفوف - الأول فالأول - والتراص فيها، والمحاذة بالمناكب، والأرجل، فإن كان نقص كان في آخرها ومن صلى وأمامه في الصف فرجة يمكنه سدها بنفسه فلم يفعل: بطلت صلاته واستشهد بما جاء عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لَتَسُونَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ»^(٧١)

قال : هذا وعيد شديد، والوعيد لا يكون إلا في كبيرة من الكبائر، فتسوية الصف إذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض؛ لأن إقامة الصلاة فرض؛ وما كان من الفرض فهو فرض وحديث «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَرَاصُوا، فَإِنِّي أَرَأَكُم مِّنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»^(٧٢). وَرَوَيْنَا عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنِّي أَرَأَكُم مِّنْ وَرَاءِ ظَهْرِي، وَكَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَنَكِبَهُ بِمَنَكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ»^(٧٣)

قال هذا إجماع منهم، والآثار في هذا كثيرة جداً^(٧٤).

تعقبه الحافظ ابن حجر:

فقال أفرط ابن حزم وجزم ببطان صلاة من خالف ولم يسو الصف^(٧٥).

حكم تسوية الصفوف؟ هل على الوجوب؟ أم على الندب؟ من العلماء من ذهب إلى أنها واجبة ومنهم الإمام البخاري وابن تيمية (٧٦) والحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، والإمام الشوكاني (٧٧) هـ.

ومنهم من قال إن تسوية الصفوف من سنن الصلاة المستحبة فعلها. قال بذلك الحنفية (٧٨) والمالكية (٧٩) والشافعية (٨٠) والحنابلة (٨١) وابن بطلال (٨٢) والقاضي عياض (٨٣) ابن دقيق العيد (٨٤) وابن القطان (٨٥) وابن الملقن (٨٦). استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم فإنها من تمام الصلاة ولم يقل من أركان الصلاة ولا واجباتها وتمام الشيء: أمر زائد على وجود حقيقته التي لا يتحقق إلا بها في مشهور الاصطلاح. وقد ينطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به (٨٧).

ومنهم من قال أنها من هيئات الصلاة (٨٨).

ورد الحافظ ابن حجر كلام من ادعى عدم الوجوب، بما صح عن عمر أنه ضَرَبَ قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصف، وبما صح عن سويد بن غفلة قال كان بلال يسوي مناكبنا، ويضرب أقدامنا في الصلاة، فقال ما كان عمر وبلال يضربان أحداً على ترك الواجب، قال الحافظ إنما كانا يريان التعزير على ترك السنة (٨٩).

قول الباحث: فخالف ابن حزم الجمهور، وهذا ليس بجديد على أقواله إذ يحكم بالنصوص على ظاهرها، والأمر دائماً عنده يفيد الوجوب.

الهوامش والإحالات

(١) آدم بن أبي إياس واسم أبي إياس ناهية وقال محمد بن إسماعيل البخاري: هو آدم بن عبد الرحمن بن محمد، ويكنى أبا الحسن، مولى بني تميم أو تميم، أصله من خراسان ومنشؤه بغداد، وبها طلب العلم، وكتب عن شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة والحجاز والشام، ولقي الشيوخ وسمع منهم، واستوطن عسقلان فعرف بالعسقلاني فلم يزل هناك حتى مات بها في جمادى الآخرة سنة عشرين ومائتين في خلافة أبي إسحاق بن

هارون وهو ابن ثمان وثمانين سنة، وحدث عن: شعبة بن الحجاج، وشيبان بن عبد الرحمن، وبكر بن خنيس، وركن بن عبد الله صاحب مكحول، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، والليث بن سعد، وإسماعيل بن عياش، والمسيب بن شريك، والربيع بن صبيح، وحماد بن سلمة، وقيس بن الربيع، وعبد الرحمن المسعودي، وحفص بن ميسرة، وإسرائيل بن يونس، والمبارك بن فضالة، والربيع بن بدر، وأبي معشر المدني، وعبد الله بن المبارك، وأبي خالد الأحمر، وبقية بن الوليد، وخلق سواهم، وكان أحد عباد الله الصالحين، روى عنه الأئمة والأعلام من المحدثين مثل: محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي حاتم الرازي، ويعقوب بن سفيان القسوي، وإبراهيم بن هانئ النيسابوري، ومحمد بن أبي عتاب الأعمش، وأبي زرعة الدمشقي، وغيرهم. الطبقات الكبرى. ابن سعد ٧/٣٤٠؛ الكنى والأسماء. الإمام مسلم ١/٢٢٥؛ تاريخ بغداد ٧/٤٨٦ ترجمة رقم ٣٤٤٥؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال. الحافظ المزي (ت ٧٤٢هـ) ١/٢٣٠ ترجمة رقم ٢٩٤

(٢) يزيد بن حميد أبو اليتيم الضبي البصري سمع انس ابن مالك روى عنه شعبة وعبد الوارث. مات سنة ثمان وعشرين ومائة. الطبقات الكبرى. ابن سعد ٧/١٧٧؛ التاريخ الكبير ٨/٣٢٦ ترجمة رقم ٣١٨٨؛ مشاهير علماء الأمصار ١/١٥٥؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٣/١٠٩ ترجمة ٦٩٧٨؛ الوافي بالوفيات ٢٨/٤٧

(٣) صحيح البخاري ١/٥٦ ح ٢٣٤؛ صحيح مسلم ١/٣٧٤ ح ٥٢٤؛ السنن الكبرى للنسائي (ت ٣٠٣هـ) ١/٣٨٩ ح ٧٨٣ بنحوه؛ صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) ٢/٥٠٣ ح ٧٨٨ شرح السنة للبخاري الشافعي (ت ٥١٦هـ) ٢/٤٠٢ ح ٥٠٣

(٤) الخلى ١/١٧٢ - ١٧٣

(٥) صحيح مسلم ١/٢٧٥ ح (٣٦٠)؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣٤/٤٤٣؛ وصحيح ابن خزيمة ١/٢١١ ح (٣٢)؛ وصحيح ابن حبان ٣/٤٣١ ح (١١٥٤)؛ ومصنف ابن أبي شيبة ٧/٢٧٧ ح (٣٦٠٥٤)؛ والسنن الكبرى للبيهقي ٢/٦٢٨ ح (٤٣٥٠) و ١/٢٤٤ ح (٧٣٧)، ح (٣٧)

(٦) فتح الباري ١/٣٤٢

- (٧) فتح الباري لابن رجب ٢١٥/٣ ح ٤٢٩
- (٨) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٥٧/٣
- (٩) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري ٢٤٨/٥
- (١٠) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٤٣٢/١
- (١١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢٤/٢
- (١٢) سنن أبي داود ١٢٤/١ ح ٤٥٥؛ سنن الترمذي ٤٨٩/٢ ح ٥٩٤؛ سنن ابن ماجه ٢٥٠/١ ح ٧٥٨؛ مسند أحمد ٣٩٦/٤٣ ح ٢٦٣٨٦؛ ولم يحكم علي إسناده أحد غير أبي يعلى في مسنده فقال إسناده صحيح ١٥٢/٨ ح ٤٦٩٨ والألباني في «صحيح أبي داود» (٤٨٠)
- (١٣) السنن الكبرى. البيهقي ٦٣٠/٢ ح ٤٣٥٩ قال البيهقي: ورواه مسلم بن إبراهيم، عن سعيد بن محمد الزهري، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه حميد بن مالك، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا عليه، وقيل: مرفوعا، والموقوف أصح، وروياه من وجه آخر مرفوعا. رواه أبو داود وأحمد وغيرهما، وصححه ابن خزيمة وغيره، ولأبي داود نحوه من حديث سمرة، وزاد: وإن تطهرها،
- (١٤) الأدب المفرد ٢٠١/١ ح ٥٧٢ بنحوه؛ مصنف عبدالرزاق ٤٠٨/١ ح ١٦٠٠ بلفظه.
- (١٥) منحة الباري بشرح صحيح البخاري زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ) ٥٣٢/١
- (١٦) منحة الباري بشرح صحيح البخاري زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ) ١٣٨/٢؛ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ٤٣٢/١
- (١٧) اللامع الصيغ بشرح الجامع الصحيح شمس الدين البرماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ) ١٨٩/٣ ح

٤٣٠ كتاب جمع فيه الإمام البرماوي بين شرحي الإمامين الكبيرين الكرمانيين والزرركشي على البخاري باختصار.

(١٨) الأ.م. ١/١١٣.

(١٩) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد

الكوبراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى ٨٩٣ هـ - ١١١/٢

(٢٠) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ابن عبد البر (المتوفى ٥٤٦٣ هـ) ٢٢/٣٣٣

(٢١) فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ فتح المعجم شرح صحيح مسلم موسى شاهين

لاشين ١١٥/٣

(٢٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري الكرمانى (ت ٧٨٦ هـ) ٤/٩١؛ اللامع

الصحيح بشرح الجامع الصحيح شمس الدين البرماوي المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ)

٣/١٨٩ ح ٤٣٠؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري بدر الدين العيني

(ت ٨٥٥ هـ) ٤/١٨٠؛ منحة الباري بشرح صحيح البخاري. زين الدين أبو يحيى

السنيني المصري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ) ٢/١٣٨ ح ٤٢٩

(٢٣) المسوط للسرخسي (المتوفى ٥٤٨٣ هـ) ١/٢٠٧؛ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الإمام

الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧ هـ) ١/١١٥

(٢٤) المدونة للإمام مالك (ت ١٧٩ هـ) ١/١٨٢؛ المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام

مالك بن أنس التلعلي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢ هـ) ١/٢٨٧؛ الجامع لمسائل المدونة.

أبو بكر الصقلي (ت ٤٥١ هـ) ٢/٥٧٧

(٢٥) شرح معاني الآثار الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) ١/٣٨٤؛ حاشية الطحطاوي على مراقبي

الفلاح شرح نور الإيضاح. الطحطاوي الحنفي - توفي ١٢٣١ هـ - ١/٣٥٧

(٢٦) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ٢/٨٢٩

(٢٧) والأعطان: جمع العطن، وهو الموضع تنحى إليه الإبل بقرب البئر ليرد غيرها الماء.

يقال: عطنت الإبل، فهي عاطنة، وعواطن: إذا بركت عند الحياض لتعاد إلى الشرب

مرة أخرى، وأعطنتها أنا. جامع الأصول لابن الأثير ت ٦٠٦/٥٦٩

- (٢٨) شرح السنة للبعوي الشافعي (ت ٥١٦هـ) ٢/٤٠٤ ح ٥٠١
- (٢٩) صحيح البخاري ٧/٩٣ ح ٥٥٠٩؛ صحيح مسلم ٣/١٥٥٨؛ سنن النسائي ٧/٢٢٨ ح ٤٤١٠
- (٣٠) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. ابن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ) ٢/١٨٦؛ الإجماع لابن المنذر ١/٢٧؛ الإقناع في مسائل الإجماع أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) ١/١١٢ التمهيد. ابن عبد البر ١٩/٢٩١
- (٣١) الإقناع لابن المنذر ١/٧٣
- (٣٢) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح الطحطاوي الحنفي - توفي ١٢٣١هـ - ١/٣٥٧
- (٣٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (ت ١١٢٦هـ) ١/١٢٧
- (٣٤) عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، المعروف بابن أبي عتيق.
- (٣٥) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
- (٣٦) صحيح مسلم ١/٣٩٣ ح (٥٦٠)، سنن أبي داود ١/٢٢ ح ٨٩؛ مسند أحمد ٤/١٩٥ ح ٢٤١٦٦؛ السنن الكبرى للبيهقي ٣/١٠٤ ح (٥٠٣)
- (٣٧) سنن النسائي ٢/١١٠ ح ٨٥٢؛ سنن ابن ماجه ١/٢٠٢ ح ٦١٦؛ المعجم الكبير للطبراني واللفظ له ١٣/١٩٣ ح (٤٥٣)
- (٣٨) سنن الترمذي ١/٢٦٢ ح ١٤٢؛ مسند أحمد ٢/٣١٧ ح ١٥٩٥٩
- (٣٩) الخلى ٢/٣٦٦-٣٦٧
- (٤٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢/١٦٠
- (٤١) المعتصر من المختصر من مشكل الآثار. أبو الخاسن جمال الدين المَلْطِي الحنفي (ت ٨٠٣هـ) ١/١٠٤؛ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ١/٣٦٠

- (٤٢) المدونة ١/١٣٩؛ التبصرة للحمي (ت ٤٧٨ هـ) ١/١٤٧؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١/١٩١؛ القوانين الفقهية. أبو القاسم ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ) ١/٣٩؛ مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. الخطاب الرُعيني المالكي (ت ٩٥٤ هـ) ٢/٤٠٠
- (٤٣) المهذب في فقه الإمام الشافعي. الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) ١/١٧٨؛ شرح مشكل الوسيط تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٥٦٤٣ هـ) ٢/١٧؛ المجموع شرح المهذب. النووي (المتوفى ٥٦٧٦ هـ) ٤/١٠٥-٢٠٤
- (٤٤) مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني (الطهارة والصلاة) أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (ت ٢٨٠ هـ) ١/٥٦٦؛ الكافي في فقه الإمام أحمد. ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) ١/٢٨٨؛ شرح الزركشي على مختصر الخرقفي (ت ٧٧٢ هـ)
- (٤٥) الاستذكار. ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) ٢/٢٩٧؛ ٨/٥٠٥
- (٤٦) الإقناع في مسائل الإجماع. أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨ هـ) ١/١٣٩ مسألة ٧٠٨
- (٤٧) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام. ابن الملحن (ت ٨٠٤ هـ) ٢/٢٩٧
- (٤٨) صحيح البخاري ٧/٧٤ ح ٥٤٠٨؛ صحيح مسلم ١/٢٧٤ ح ٣٥٥.
- (٤٩) صحيح مسلم ١/٢٧٤ ح ٣٥٥
- (٥٠) صحيح البخاري ١/١٣٥ ح ٦٧٢؛ صحيح مسلم ١/٣٩٢ ح ٥٥٧.
- (٥١) صحيح البخاري ١/١٣٥ ح ٦٧٣؛ صحيح مسلم ١/٣٩٢ ح ٥٥٩.
- (٥٢) صحيح مسلم ١/٣٩٢ ح ٥٥٧؛ سنن الترمذي ٢/١٨٤ ح ٣٥٣
- (٥٣) المفاتيح في شرح المصايح المظْهري (ت ٧٢٧ هـ) ٢/٢١٧
- (٥٤) كفاية النبيه في شرح التنبيه. ابن الرفعة (ت ٧١٠ هـ)
- (٥٥) صحيح البخاري ٧/٧٤ ح ٥٤٠٨) وص ٨٣/ح (٥٤٦٢)؛ صحيح مسلم ١/٢٧٣ ح ٣٥٥.
- (٥٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥ هـ) ١/١٩١

- (٥٧) الشرح الكبير على متن المقنع. أبو الفرج، شمس الدين ابن قدامة (ت ٦٨٢هـ) ٦٠٤/١
- (٥٨) الموافقات. الشاطبي (المتوفى ٥٧٩٠هـ) ٤٨٨/٣
- (٥٩) البرهان في أصول الفقه. إمام الحرمين الجويني ٢٨٠/١
- (٦٠) فتح الباري ١٦١/٢
- (٦١) صحيح مسلم ٣٩٣/١؛ سنن النسائي ١٠٤/٣ ح ٥٠٣٧؛ سنن أبي داود ٢٢/١ ح ٨٩؛ مسند أحمد ١٩٥/٤٠ ح ٢٤١٦٦
- (٦٢) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري. الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) ٣/ ٢٠٥٧ ح ١٠٣٢ وكذا في معالم السنن للخطابي ٦٨/١-٦٩
- (٦٣) المعلم بفوائد مسلم. المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ) ٤١٨/١-٤١٨ ح ٢٤٣
- (٦٤) المسالك في شرح مؤطاً مالك. أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ) ١٢٧/٣
- (٦٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم. القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) ٤٩٤/٢
- (٦٦) رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام. تاج الدين الفاكهاني (ت ٧٣٤هـ) ٥٨٤/١
- (٦٧) فتح الباري ١٦٢/٢
- (٦٨) عن الزهري، وقال الليث: حدثني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية، أن أباه عمرو بن أمية، أخبره: «أَنَّه رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَرُّ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فَدَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَاهَا وَالسَّكِينِ الَّتِي كَانَ يَحْتَرُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»
- (٦٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٥٨٥/٩
- (٧٠) فتح الباري ١٣٥/١ ح ٦٧٤؛ صحيح مسلم ٣٩٢/١ ح ٥٥٩؛ سنن أبي داود ٣٤٥/٣
- (٧١) صحيح البخاري ١٤٥/١ ح (٧١٧)؛ وصحيح مسلم ٣٢٤/١ ح (٤٣٦) و ح (٤٣٦).
- (٧٢) صحيح البخاري ١٤٥/١ ح (٧١٩) و ص/١٤٦ ح (٧٢٥)؛ وصحيح مسلم ٣٠٣/١ ح (٤٠٤)
- (٧٣) صحيح البخاري ١٤٦/١ ح (٧٢٥)
- (٧٤) الخلى بالآثار ٣٧٢-٣٧٥
- (٧٥) فتح الباري ٢١٠/٢

- (٧٦) المخر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ابن تيممة(ت: ٦٥٢هـ) ١١٥/١
- (٧٧) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ٣/٢٢٩
- (٧٨) المعونة على مذهب عالم المدينة. الثعلبي البغدادي المالكي (ت ٥٤٢٢هـ) ١/٢٧٦؛ التبيهة على مبادئ التوجيه - قسم العبادات. التنوخي المهدي (تبع ٥٣٦هـ) ١/٥٠٧؛
- البنية شرح الهداية. بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) ٢/٣٤٥؛ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١/٢١٥
- (٧٩) شرح مختصر خليل للخرشي(ت: ١١٠١هـ) ٢/٤٥
- (٨٠) المهذب في فقه الإمام الشافعي. الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ١/١٨٠؛ نهاية المطلب في دراية المذهب. الجويني (ت ٤٧٨هـ) ٢/١٣٥؛ البيان في مذهب الإمام الشافعي. العمراني اليمني الشافعي (ت ٥٥٨هـ) ٢/٣٨٣؛ المجموع شرح المهذب بالنووي (ت ٦٧٦هـ) ٤/٢٢٥
- (٨١) الكافي في فقه الإمام أحمد. ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) ١/٢٤٢؛ : المغني ١/٣٣٣؛ الشرح الكبير على متن المقنع. شمس الدين ابن قدامة (ت ٦٨٢هـ) ٢/٣٥٠؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ) ٢/٣٩
- (٨٢) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (ت ٤٤٩هـ) ٢/٣٤٤
- (٨٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم. القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) ٢/٣٤٦
- (٨٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ١/٢١٧
- (٨٥) الإقناع في مسائل الإجماع. أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) ١/١٤٩
- (٨٦) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام. ابن الملتن (ت: ٨٠٤هـ)
- (٨٧) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ١/٢١٧
- (٨٨) المنتقى شرح الموطأ. أبو الوليد الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ) ١/٢٧٩؛ المسالك في شرح موطأ مالك. أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) ٣/١١٦
- (٨٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢/٢١٠